Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (4) (Spt, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 4 سبتمبر 2026
ردمد: 3135-2359

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي: دراسة ميدانية على المطاعم والمقاهي بمدينة البيضاء

ماجدة عبدالله مجيد [1]، نورية السنوسي مصطفي [2]، د. باكرة عبد العليم محمد [3]
قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار

The Role of Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) in Achieving the Dimensions of Sustainable Development within the Libyan Economy: A Field Study of Restaurants and Cafés in the City of Bayda

Majda Abdullah Majeed [1], Nouria Al-Sanusi Mustafa [2], Dr. Bakra Abdul-Alim Mohammed [3]
[1-3] Department of Business Administration – Faculty of Economics – Omar Al-Mukhtar University
Mageda.abdallah@omu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2026/9/16 تاريخ المراجعة 2026 /9/17 تاريخ القبول:2026/10/13- تاريخ النشر 2026/11/16

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بمدينة البيضاء، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم توزيع قوائم استبيان على عينة قوامها 180 –الصالح للتحليل 143– من مجتمع الدراسة البالغ عدده 400 مشروع تجاري بمدينة البيضاء، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بدرجة جوهرية في تحقيق بعديالتنمية المستدامة، وهما البعد الاجتماعي والبيئي، في حين عدم وجود أدلة إحصائية عن مساهمة هذه المشاريع في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بمدينة البيضاء. هذا وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تساعد متخذي القرارفي تحقيق التنمية المستدامة بالدولة الليبية.

Abstract

This study aims to determine the level of contribution of small and medium-sized enterprises (SMEs) to achieving sustainabledevelopment dimensions in the city of El-Bayda. To achieve this objective ,a descriptive-analytical statistical method was employed to test the study's hypotheses. Questionnaires were distributed to a sample of 180 participants—of which 143 were valid for analysis—drawn from a target population of 400 commercial enterprises in El-Bayda .The study reached several findings, most notably that SMEs significantly contribute to achieving two dimensions of sustainable development: the social and environmental dimensions. Conversely, there was no statistical evidence indicating a contribution of these enterprises to achieving the economic dimension of sustainable development in El-

Bayda. Finally, the study concluded with a set of recommendations designed to assist decision-makers in achieving sustainable development in the State of Libya .

الكلمات المفتاحية :المشروعات الصغيرة والمتوسطة: التنمية المستدامة: مدينة البيضاء: الاقتصاد الليبي.

1. المقدمة:

تحتاج معظم الدول سواء أكانت نامية أو متقدمة إلي المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكي تساهم وتشارك في نموها الاقتصادي، وتظهر أهمية هذه المشروعات في أنها العصب الرئيس لاقتصاد أي دولة، وذلك لتميزها بعده خصائص منها قدرتها العالية لخلق فرص عمل جديدة لكافة شرائح المجتمع، بالإضافة إلي أنها لا تحتاج إلي رأس مال كبير لبدء النشاط فيها، كما أنها تتميز بفرض التدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، وتساهم في تحسين الإنتاجية وزيادة الدخل،ويتزايد التأكيد علي أهمية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نسيج الاقتصاديات المعاصرة، وذلك لتفعيل برامج تنمية الموارد البشرية وزيادة الإنتاج وتوسيع دائرة المشاركين في تفعيل الاقتصاد الوطني (السنوسي، عبدالسلام الذويبي ،2003،ص75).

فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 95% من إنتاجية العالم، وبذلك تكتسب أهمية عالية من خلال الدور الذي تؤديه في خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونشر التوعية بالعمل والإنتاج واستثمار الموارد المتاحة (فارس واخرون، 2024)،فهي اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلي تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة علي حد سواء مهما كانت فلسفتها الاقتصادية، وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني، وتحتل المشروعات الصغيرة أهمية متميزة في الهيكل الاقتصادي للدول خاصة المتقدمة، وتمارس دوراً مهماً في تحقيق التنمية نظراً لمساهمتها الفعالة في تكوين الدخل القومي وخلق فرص عمل واسعة (محمد،2018).وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لها إلاأنها تواجه الكثير من الصعوبات التي تقف حائلاً دون قدرتها على تحقيق دورها المنوط بها، ومن أهم هذه الصعوبات صعوبة الحصول على مصدر للتمويل، وكثرة الإجراءاتالإدارية، والتشريعات وغلاء المواد الأولية.

ومن هنا تتضح أهمية هذه الدراسة والتي نعمل من خلالها على إثبات العلاقة بين المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية المستدامة،وبذلك لابد من العمل على النهوض بهذه المشروعات وتذليل الصعوبات أمامها لنضمن استمرارها والقيام بدورها بشكل كامل.

2. مشكلة الدراسة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المحلي لما تلعبه من دور أساسي في توفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحفيز الابتكار، وعلى الرغم من أهمية هذه المشروعات إلا أنها تواجه تحديات مستمرة تقلل من قدرتها على النمو والاستمرار مما يجعلها في حاجة إلي دعم مالي وإداري لتتغلب على هذه المعوقات.

وعلى الرغم من المبادرات لدعم هذه المشروعات سواء كان الدعم مالي أم تسهيلات إدارية أو تدريبية إلا أن هناك غموض وعدم وضوح في مدي كفاية وفاعلية هذا الدعم ومدي توجيهه بشكل يتلاءم مع معايير ومتطلبات التنمية المستدامة.حيث تبين أن الاقتصاد الليبي اعتماده شبه كلي على قطاع النفط والغاز والذي يشكل 65% من الناتج المحلي و93% من الصادرات وهذا يوضح القصور في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من أهميتها في دعم الاقتصاد الوطني (المنصوري، 2020).

في المقابل تحوز المشروعات الصغيرة والمتوسطة على95% من المجموع الكلي من المشروعات في أوروبا، وتزيد عن 99% في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وتسهم هذه الأنشطة الاقتصادية الصغيرة في توفير فرص عمل لقرابة ثلثي إجمالي العاملين في الاتحاد الأوربي، وقرابة النصف في الولايات المتحدة الأمريكية (فارس واخرون، 2024).

وفي هذا السياق، أكدت دراسة (القحطاني، 2020) أن هذه المشروعات تساهم بنسبة 80.08% في تحقيق التنمية المستدامة والحد من البطالة، بينما أوصت دراسة بابكر ونورين بتعزيز سياسة التمويل التنموي وتوسيع التسهيلات التمويلية (بابكر ونورين، 2022).

ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أثر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما مستوي الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
2- ما أثر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي؟
3- ما هو دور هذه المشروعات في الحد من البطالة وتوفير فرص عمل مستدامة؟
4- ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه إقامة مثل هذه المشروعات وما هي الحلول المستدامةلها؟

3. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مستوى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بمدينة البيضاء.
2. قياس مدى تحقق دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
3. تقييم درجة التزام ومساهمة هذه المشروعات في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة.

4. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من جانبين رئيسيين:

1.4 الأهمية العلمية:

إثراء المكتبة العربية والمحلية وسد الفجوة المعرفية حول دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي) والتنمية المستدامة للاقتصاد الليبي.

1.4 الأهمية العملية :

1) التركيز على مدي قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تمكين الشباب وتعزيز الابتكار وبناء اقتصاد قوي يمكننا من مواجهه التحديات.
2) تظهر الأهمية العملية للدراسة في تشجيع الشباب لإقامة مشروعات صغيرة تدعم التنمية المستدامة وتقلل نسبة البطالة وتحارب الفقر.
3) إبراز أهمية هذه المشروعات في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول نحو اقتصاد يدعم التنمية المستدامة لضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة.

4) تظهر أهميتها في قدرة هذه المشاريع على استخدام مواد قابله للتدوير وتقليل الانبعاثات المضرة بالبيئة قدر الإمكان وترشيد استهلاك المياه والطاقة.
5) إبراز أهمية توفير التمويل المطلوب لها سواء أكان تمويل اقتصادي أو استشاري أو تدريبي.

5. الإطار النظري للدراسة:

يتناول هذا المبحث الأساس النظري للعلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة.

1.5 الإطار النظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

1.1.5 مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة:

لقد أصبحت المشاريع الصغيرة في الآونةالأخيرة محط اهتمام عالمي نظراً لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل وزيادة التنمية على الصعيد الفردي الجماعي.

تختلف الدول الصناعية والنامية في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تُعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تُعد صغيرة في الدول الصناعية (كافي، 2014).ويأتي مسمي المشروعات الصغيرة من صغر حجمها وعدد العمال بها أو رأس مالها وهي مشروعات تجارية أو صناعية وتعود ملكيتها إلى شخص واحد أو لعده أشخاص وتنتج سلع وخدمات ولكن نطاقها محدود وصغير.

كما تُعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي توظف أقل من 50 عاملاً برأس مال محدود (المنصوري، 2020)،وتُعرف ايضاً بأنها "الشركة أو المنشأة التي تمول وتدار ذاتياً من أصحابها وتقوم على حجم عمالة قليل وتتصف بالشخصية، وتتكون من وحدات إدارية أساسية غير متطورة، وتشكل حيزاً صغيراً في قطاع الإنتاج التي تعمل به، وتقدم خدماتها للمنطقة التي توجد بها" (كافي ،2014،ص. 30).ويعرفها الحسومي (2021، ص. 20): ايضاً بأنها "مجموعة من المشروعات التي تستخدم عددا قليلا من العاملين وتحتاج إلى رأس مال صغير وتعمل بمواد خام وآلات إنتاجية محلية سهلة الإنشاء والاستخدام وقليلة التكلفة الاستثمارية والتشغيلية، وتحقق دعم الاقتصاد الوطني".

2.1.5 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في كافة الدول المتقدمة منها والنامية خاصة في توفير فرص العمل، واستغلال المواد الخام المحلية ودعم الاقتصاد الوطني. وفيما يلي عرض لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1. المساهمة في خلق فرص عمل والتخفيض من حدة البطالة التي تعاني منها الدول وذلك بتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قُورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبيرة.
2. تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتاحة المجال والفرصة أمام المواهب الشابة وتشجيعها.
3. الارتقاء بمستوي الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات الغير حكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي.
4. الاعتماد على الموارد المحلية والتقليل من الاستيراد وبذلك تساهم في الحد من هدر موارد قابلة للاستغلال.
5. المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبيرةحيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة بإنتاج الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج وذلك باعتبارها نواة للمشروعات والصناعات الكبيرة (البرغثي، 2014).

3.1.5 أنواع المشروعات الصغيرة:

تنقسم المشروعات الصغيرة إلى أنواع عده:

أ. وفقاً لعدد الأفراد المالكين وهي:

- الملكية الفردية: وهو المشروع الذي يمتلكه فرد واحد وهو المسؤول عنه ويتولى جميع المعاملات بمعني أنه يقوم بإدارة عمله الخاص.
- الشراكة العامة: وهو المشروع المملوك لشخصين أو أكثر وهم الذين يقومون بجميع المعاملات وإدارة العمل بالتساوي ويتم الاتفاق بينهم عن نسبة الدخل حسب معايير معينة.

وهاذان النوعان هما الأهم في هذه الدراسة مع العلم أن هناك أنواع أخري للمشروعات الصغيرة مثل المشروعات ذات الشراكة المحدودة والتي تخص مكاتب الأطباء والمحاماة أكثر من غيرهم (عطية ،2016).

ب. حسب النشاط الذي تمارسه:

- مشروعات تجارية: وهي التي تقدم سلع يتم بيعها للعملاء مثل محلات البقالة والملابس وغيرها.
- مشروعات غذائية: وهي التي تسوق الأطعمة والمشروبات مثل المطاعم والمقاهي والمشروعات المنزلية ومحلات الحلويات ومحلات بيع الأطعمة والمشروبات.

وهناك مشاريع صغيرة أخري تمارس أنشطة أخري مثل المشاريع الإبداعية والحرفية(عطية،2016)

4.1.5 الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

عادة ما تواجه المشاريع الصغيرة الكثير من الصعوبات والتحديات التي قد تعيق عملية الاستمرار في هذه المشروعات والحد من قدرتها على العمل، ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي نذكر منها:

1. صعوبات تمويلية: في كثير من الأحيان تعتمد المشاريع الصغيرة على التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها. وتواجه هذه المشاريع صعوبات تمويلية ترجع إلى تردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضاً ائتمانية متوسطة أو طويلة، ما لم تقدم ضمانات وافية لهذه المصارف.

2. صعوبات تسويقية: تختلف الصعوبات التسويقية باختلاف طبيعة ونوعية المشاريع الصغيرة حيث إن انخفاضالإمكانيات المالية لهذه المشاريع يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، لا سيما أن المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتيادهعلى استخدام هذه السلع الأجنبية يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية التي تُقدمها المشروعات الصغيرة.

3. صعوبات فنية: في أغلب الأحيان تلجأ بعض المشاريع الصغيرة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو اقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المشروعات العملاقة، ولا تتبع أساليب الصيانة أوالأساليبالإنتاجية المتطورة التي تساعدها في تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية (الحراثي، 2021).

2.5 الإطار النظري للتنمية المستدامة

1.2.5 مفهوم التنمية المستدامة:

هي تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة وهي نهج شامل لحسن استغلال الموارد المتاحة وتحسين ظروف المعيشة (المنصوري، 2020).

وقد عرفها (أبو النصر ومحمد، 2014) بأنها العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنسانيضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة مع الحرص على احتياجات الأجيال القادمة.

2.2.5 خصائص التنمية المستدامة:

تتميّز التنمية المستدامة بعدد من الخصائص التي يمكن تلخيصها في الآتي:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة المتواصلة وهي قابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة جهود بشرية تبذل من أجل النماء والتقدم وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع.
- هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة وإنما تحمي الموارد الطبيعية.
- تعمل على توليد الوظائف وزيادة فرص العمل من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلي زيادة الادخار ثم الاستثمار.
- تنمية متوازنة ويشمل هذا التوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (ليمان، 2022)

3.2.5 أبعاد التنمية المستدامة:

1. البعُد الاقتصادي: تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، التي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالفقيرة.

2. البعُد الاجتماعي: إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إليتحسين مستوي الرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم.

3. البعُد البيئي: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف البيئية، من بينها الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة علىاستيعاب النفايات.

4.2.5 معوقات التنمية المستدامة:

على الرغم من أهمية دور التنمية المستدامة في المتجمعات، إلا أنها تواجه مجموعة من المعوقات التي تحد أو تمنع من انتشار آثارها الايجابية وهي:

1. الفقر وتكدس الديون مما يضعف القدرة على تمويل المشروعات التنموية وانتشار الفقر.
2. البطالة وسوء الأوضاع وتفشي البطالة وضعف النمو الاقتصادي.
3. عدم الاستقرار والحروب وغياب الأمن وتدمير البني التحتية.
4. الفساد الإداري الذي يؤدي إلي عجز المؤسسات عن تطبيق القانون.
5. الانفجار السكاني الذي يسبب ضغطاً هائلاً على الخدمات الأساسية والموارد الاقتصادية والاجتماعية.
6. هجرة العقول الذي يؤدي إلى تدني المستوي التقني ونقص الخبرات الفنية والكفاءات.
7. استنزاف الموارد والتغير المناخي الذي يؤدي إلي التلوث والتغيرات المناخية ووقوع الكوارث الطبيعية التي تضر باستقرار النظم البيئية والاقتصادية (القحطاني، 2020).

3.5 هيكل الاقتصاد الليبي:

يتسم هيكل الاقتصاد الليبي بانكشاف ريعي واضح؛ حيث يعتمد اعتماداً شبه كلي على قطاع النفط والغاز باعتباره المحرك الأساسي والمصدر الرئيس لإيرادات الدولة، وبما يشكل نحو 65% من الناتج المحلي الإجمالي

ويتجاوز 90% من إجمالي الصادرات بحسب التقديرات الاقتصاديةلتقارير المصرف المركزي. وفي ظل هذا الهيكل الريعي، يبرز القطاع الحكومي كأكبر مشغّل للقوى العاملة في البلاد، مقابل مساهمة محدودة للقطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات العامة، مما يعكس هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وضعف تنويع مصادر الدخل القومي.

1.3.5 تحدياتالاقتصاد الليبي:

يتمثل تحديات الاقتصاد الليبي فيما يلي:

- الخلل الهيكلي حيث غياب التنويع الاقتصادي والاعتماد على مصدر واحد.
- الصدمات الخارجية وتأثر الميزان التجاري بتقلبات أسعار النفط العالمية.
- الانقسام المؤسسي وتأثير التوترات السياسية على الاستقرار المالي وتذبذب الإنتاج.

2.3.5 الاقتصاد الليبي في عام 2026:

يشهد الاقتصاد الليبي في عام 2026 حاله معقده من التناقضات بين تحسين عائدات الطاقة ومؤشرات النمو وبين استمرار التحديات الهيكلية والانقسام المالي.

ومن أبرز المؤشرات الاقتصادية عام 2026

- الناتج المحلي الإجمالي 52.45 مليار دولار.
- نصيب الفرد نحو 6.962 دولار سنوياً.
- معدل النمو يتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً بنسبة تتراوح بين 6.4% و6.7%
- الإيرادات النفطية تشكل المصدر الأساسي للدخل حيث بلغت الإيرادات خلال النصف الأول من هذا العام (2026) نحو 17.8 مليار دولار (القرج، 2026).

4.5 الدراسات السابقة:

حديثا، هدفت دراسة (الغويل، 2026) إلي معرفة اثر تمويل المشروعات الصغرى في نمو الاقتصاد الليبي إلي تحليل دور المشروعات الصغرى في دعم النمو الاقتصادي في ليبيا من خلال استعراض واقع هذه المشروعات وتحديد أهم إسهاماتها الاقتصادية ومصادر تمويلها ومعوقاتها وتوصلت النتائج إلي أنّ المشروعات الصغرى تمتلك قدرة حقيقية علي تعزيز النمو الاقتصادي الليبي خاصة إذا تم توفير التمويل المناسب وتحسين البيئة التنظيمية والإدارية الداعمة لها، كما أن المشروعات الصغرى تواجه معوقات عديدة من ضمنها نقص المهارات والخبرات وقلة الحوافز التشجيعية، وعدم كفاية القروض المصرفية لتغطية احتياجات المشروعات الصغيرة.كما هدفت دراسة (امحمد، 2026) إلي معرفة دور الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي دراسة تطبيقية علي المصارف المتخصصة بمدينة بني وليد خلال الفترة (2002–2010) واظهرت نتائج الدراسة أن المصارف المتخصصة تؤدي دوراً ملحوظاً في تقديم الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا الدور يظل محدوداً في الجوانب غير التمويلية مثل التدريب، تنمية الموارد البشرية، والخدمات التسويقية. كما كشفت النتائج عن وجود ضعف في التنسيق بين المصارف المتخصصة وبقية الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى نقص السيولة المالية وقلة الكفاءات البشرية المؤهلة كأبرز الصعوبات التي تواجه هذه المصارف. وأظهرت الدراسة أن وجود خطة واضحة، وإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة من أهم عوامل نجاح المؤسسات الممولة.

وقد تناولت دراسة (احمد واخرون، 2025) أثر التوجه الريادي على تحقيق التنمية المستدامة تطبيقا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأظهرت نتائج الدراسة إلي وجود تأثير إيجابي للتوجه الريادي على أبعاد التنمية المستدامة خاصة البعدين الاقتصادي والاجتماعي حيث أن التوجه الريادي من الموضوعات الحيوية المؤثرة في نجاح المشروعات الصغيرة المؤثرة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة في توفير فرص عمل الشباب.

كما هدفت دراسة (علي واخرون، 2025) إلي معرفة دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة متناهيه الصغر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر وفقا لإستراتيجية مصر 2030 باعتبارها أحد الأدوات التنموية الحديثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأظهرت نتائج الدراسة أن حاضنات الأعمال تُعد ركيزة أساسية في دعم ريادة الأعمال، وتوفير فرص العمل وتعزيز الاقتصاد، إلا أنها ما تزال بحاجة إلي دعم مؤسسي وتشريعي أكبر لتكون قادرة علي تحقيق أثر تنموي مستدام يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة وإستراتيجية مصر 2030.

وفي السياق نفسه، هدفت دراسة (أحمد وآخرون، 2025) إلى معرفة أثر نظم العمل عالية الأداء على التنمية المستدامة وهي دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتلخصت نتائج الدراسة إلي وجود تأثير مباشر لنظم العمل عالية الأداء على أبعاد التنمية المستدامة وخاصة البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال تحليل النتائج وتفسيرها وجد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة للقدرة على التنمية المستدامة.

وهدفت دراسة (بابكر ونورين، 2022) الي التعرف علي دور التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2000–2022)، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة، كما أظهرت النتائج أن زيادة التسهيلات التمويلية تسهم في تنشيط النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة ، وأن برامج الإقراض الميسرة تدعم المشروعات الصغيرة وتعزز إنتاجيتها الاقتصادية، كذلك بينت أن تأهيل رواد الأعمال وتطوير مهاراتهم يسهم في رفع كفاءة المشروعات وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

ومن ناحية أخرى، هدفت دراسة (اقريشين واليونسي، 2021) إلي معرفة معوقات المشروعات الصغرى وأثرها علي التنمية المكانية في ليبيا والتعرف علي المعوقات والتحديات التي تعيق التنمية المحلية، حيث اعتمدت علي المنهج الوصفي باستخدام الاستبيان علي عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة. وأظهرت النتائج وجود تحديات متعددة أمام تنفيذ وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة تختلف باختلاف طبيعة المشروع، وأهمها المعوقات الاقتصادية وضعف مستوي التقنية المستخدمة في تلك المشروعات، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الدعم الاقتصادي والمالي للمشروعات الصغرى لتعزيز فرص نموها وتطورها.وتناولت دراسة (عبد الله وبن عبد الله، 2020) معرفة أثر التسويق الاجتماعي على تحقيق التنمية المستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت وتلخصت النتائج الي وجود علاقة ارتباط وتأثير ذو دلالة إحصائية بين التسويق الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت. كما اتضح وجود علاقة بين الابتكار المؤسسي والتنمية المستدامة والبعد البيئي واستدامة الموارد.

5.5 فرضيات الدراسة:

لمعرفة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

الفرضية الرئيسية: تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المطاعم والمقاهي) بدرجة جوهرية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بمدينة البيضاء.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولي:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة جوهرية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بمدينة البيضاء.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة جوهرية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بمدينة البيضاء.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة جوهرية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بمدينة البيضاء.

6. الإطار العملي للدراسة:

يتناول هذا المبحثالمنهجية المتبعةلتحليل وتفسير البيانات الميدانية، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى النتائج والتوصيات، وفيما يلي استعراض تفصيلي للجانب التطبيقيلهذه الدراسة:

1.6 مجتمع وعينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع الدراسة ليشمل كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في نطاق مدينة البيضاء. غير أنه واجهت الدراسة تحدٍ منهجي يتمثل في غياب إطار معاينة رسمي وشامل صادر عن جهات الاختصاص يتضمن حصراً دقيقاً ومحدثاً لأعداد وتصنيفات هذه المشروعات.

ونظراً لذلك، فقد قام فريق البحث وبناءً على مسح استطلاعي أولي للمناطق التجارية واستطلاع رأي عدد من المختصين في الغرفة التجارية والخبراء المحليين ذوي الصلة بالنشاط الاقتصادي في المدينة، بتقدير حجم مجتمع الدراسة تقديرًا إحصائياً يقارب (350) مشروعاً.

بناءً على هذا المجتمع المقدر، تم استخدام جدول (Krejcie& Morgan, 1970)لتحديد الحجم الأمثل للعينة الميدانية،حيث تم توزيع عدد 180استبانة، الصالح منها للتحليل الإحصائي عدد (143).

2.6 منهج الدراسة وطريقة جمع البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، الذي يهتم بدراسة ووصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ويعبر عنه بشكل كمي عن طريق جمع البيانات وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة، ويتم تفسيرها للوصول إلى نتائج تساهم في حل المشكلة قيد الدراسة.وقد تم الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال قوائم الاستبيان

3.6 ثبات أداة جمع البيانات وصدقها:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين، كما تم استخراج معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لبيان صدق وثبات الاستبانة، ووفقا لدراسة (Pallant2013) تعد (Alpha) مقبولة في الدراسات الاقتصادية إذا تجاوزت 60%، ويبين جدول (1) قيم كرونباخ ألفا لكل متغيرات الدراسة، حيث يتضح أن القيم مرتفعة ومناسبة لأغراض البحث.

جدول (1) ثبات أداة جمع البيانات

المتغيرات	معامل الثبات	معامل الصدق
البعد الاقتصادي	50.4%	%70.99
البعد الاجتماعي	%63.5	%79.69
البعد البيئي	%80.1	%89.50

4.6 الإحصاء الوصفي:

استخدم البحث الحالي مجموعة من الأساليب الإحصائية كما يلي:

1.4.6 التوزيع التكراريلخصائص عينة الدراسة:

وفيما يخص الخصائص العامة للمشروعات قيد الدراسة، فقد أسفرت البيانات الميدانية عن النتائج الآتية:

جدول (2) التوزيع التكراري لإفراد العينة

نوع المشرع	العدد	النسبة %
إنتاجي	122	85.3
خدمي	21	14.7
مدة عمل المشروع منذ تأسيسه	العدد	النسبة %
أقل من 3 سنوات	17	11.9
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	47	32.9
من 5 إلى 10 سنوات	45	31.5
أكثر من 10 سنوات	34	23.8
عدد العاملين بالمشروع	العدد	النسبة %
أقل من 5 عمال	17	11.9
من 5 إلى 40 عامل	77	53.8
أكثر من 40 عامل	49	34.3
المجموع	143	%100

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول (2) تفاوت نسبة المشروعات الإنتاجية والخدمية بأفراد العينة لصالح المشروعات الإنتاجية (85.3%)، مما يدل على زيادة الإقبال على الأنشطة الإنتاجيةبمنطقة الجبل الأخضر، ويتضح أن حوالي 80% من إفراد العينة ممن لديهم خبرة تتجاوزالعشر سنوات، وأن حوالي 88% منهذه مشروعات عينة الدراسة تستوعب عمالة تصل إلى 40 عاملا فما فوق، وهذا مؤشر جيد يدل على قدرة المشاركين على فهم التنمية المستدامة والجوانب الاقتصادية بالدولة الليبية.

2.4.6 الإحصاء الوصفي لعبارات محاور الدراسة:

تم إخضاع البيانات المجمعة عبر أداة الدراسة للتحليل الإحصائي الوصفي؛ إذ استُخدم المتوسط الحسابي لتحديد الأوزان النسبية واتجاهات المبحوثين، في حين استُخدم الانحراف المعياري كمؤشر لدرجة الاتساق والاختلاف في

الآراء. واعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي، يوضح الجدول رقم (3) المقاييس الترتيبية لتفسير قيم المتوسطات الحسابية في التحليل:

جدول (3) طول الخلية لمقياس الدراسة

العبارة	غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة المقياس	1	2	3	4	5
طول الخلية	1.8−1	2.60−1.81	3.40−2.61	4.20−3.41	5−4.21
درجة الموافقة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

فيما يلي نتائج التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: البعد الاقتصادي

جدول رقم (4): التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور البعد الاقتصادي

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى الاستجابة
1	يتحصل المشروع على دعم مالي واستشاري وتسويقي	1.73	0.605	%34.6	3	ضعيفة جدا
2	للمشروع القدرة على الاستمرار في ظل الازمات الاقتصادية	2.13	0.711	%42.6	2	ضعيفة
3	يعتمد المشروع على أحدث وسائل التكنولوجيا	3.49	0.776	%69.8	1	مرتفعة
4	من السهل تأسيس المشروعات الصغيرة والحصول على التمويل اللازم لها	1.20	0.493	%24	4	ضعيفة جدا
	جميع الفقرات	3.0403	0.3539	%60.8		متوسطة

يبين التحليل الوصفي لمحور البعد الاقتصادي تحقيق متوسط عام بلغ (3.0403) بوزن نسبي (60.8%) ومستوى استجابة متوسط. وقد تصدرت الفقرة (3) الاعتماد على التكنولوجيا المرتبة الأولى كأعلى الفقرات بوسط حسابي (3.49) ومستوى مرتفع، بينما تراجعت بقية الفقرات المرتبطة بالحصول على الدعم، والقدرة على مواجهة الأزمات، وسهولة التأسيس مسجلة مستويات ضعيفة إلى ضعيفة جداً بمتوسطات تراوحت بين (1.20) و(2.13)، وهو ما يفسر عدم تحقق الفرضية الاقتصادية إحصائياً. وتتماشى هذه النتيجة مع (الغويل، 2026).

المحور الثاني: البعد الاجتماعي

جدول رقم (5): التحليل الاحصائي الوصفي لفقرات محور: البعد الاجتماعي

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى الاستجابة
1	للمشروع دور فعال في تخفيض معدلات البطالة	4.44	0.589	%88.8	1	مرتفعة جدا
2	يستطيع المشروع تأمين بيئة عمل جيدة للعاملين	4.08	0.325	%81.6	4	مرتفعة
3	يقوم المشروع بتقديم منتجات أو خدمات تحتاج اليها المدينة المقام فيها	4.17	0.416	%83.4	3	مرتفعة
4	للمشروع دور مجتمعي أو أي نشاط يفيد المجتمع	3.50	0.576	%70	5	مرتفعة
5	يحتاج العاملون بالمشروع الى دورات تدريبية مستمرة	4.18	0.454	%83.6	2	مرتفعة
	جميع الفقرات	4.002	0.3028	%80		مرتفعة

يوضح الجدول رقم (5) التحليل الوصفي لمحور البعد الاقتصادي،حيث بلغ المتوسط العام للمحور (4.002) بوزن نسبي (80%) ومستوى استجابة مرتفعة. وقد تصدرت الفقرة (1) تخفيض معدلات البطالة المرتبة الأولى كأعلى الفقرات بوسط حسابي (4.44) ومستوى مرتفع جدا، بينما تحصلت بقية الفقرات المرتبطة على التراتيب التالية والمرتبطة بالحصول على الدورات التدريبية، والقدرة على تقديم خدمات للمدينة، وتأمين بيئة عمل، والدور المجتمعي مسجلة مستويات مرتفعة بمتوسطات تراوحت بين (3.5–4.18)، وهو ما يفسر تحقق الفرضية الاجتماعية إحصائياً. وتتوافق هذه النتيجة مع (احمد واخرون، 2025).

المحور الثالث: البعد البيئي

جدول رقم (6): التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور البعد البيئي

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى الاستجابة
1	يتبع المشروع أي سياسات لترشيد استهلاك المياه والطاقة أثناء عمله اليومي	3.61	0.637	%72.2	1	مرتفعة
2	يستخدم المشروع مواد قابلة للتدوير	3.10	0.693	%62	3	متوسطة
3	يهتم المشروع بالمحافظة على البيئة	3.37	0.587	%67.4	2	متوسطة
	جميع الفقرات	3.358	0.5418	%67.2		متوسطة

يظهر التحليل الوصفي لمحور البعد البيئي تحقيق متوسط عام بلغ (3.358) بوزن نسبي (67.2%) ومستوى استجابة متوسط. وقد تصدرت الفقرة الأولى "ترشيد استهلاك المياه والطاقة" المرتبة الأولى كأعلى الفقرات بوسط حسابي (3.61) ومستوى مرتفع، بينما تراجعت بقية الفقرات المرتبطة بالمحافظة على البيئة واستخدام مواد قابلة للتدوير، مسجلة مستويات متوسطةبدرجات (3.37 و3.10) على التوالي، وهو ما يفسر تحقق الفرضية البيئية إحصائياً.ويتماشى هذه السياق مع (عبد الله وبن عبد الله، 2020).

5.6 الاختبارات التشخيصية:

1.5.6 تحليل الارتباط ومشكلة التعددية الخطية:

يوضح جدول معامل ارتباط بيرسون رقم (7) وجود علاقات ارتباطيه طردية وموجبة ودالة إحصائياً بين أبعاد التنمية المستدامة قيد الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي (0.178*) عند مستوى 5%، وبين البيئي والاقتصادي (0.235) عند مستوى 1%، بينما سجل أعلى ارتباط بين البعدين البيئي والاجتماعي بقيمة (0.341) عند مستوى معنوية 1%. وتؤكد هذه النتائج وجود تكامل بين أبعاد الدراسة دون وجود مشكلة التعددية الخطية (Multicollinearity).

جدول (7).معامل ارتباط بيرسون

رم	المتغيرات	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
1	البعد الاقتصادي	1		
2	البعد الاجتماعي	0.178*	1	
3	البعد البيئي	0.235**	0.341**	1
ملاحظة: تشير (** و*) الى وجود دلالة إحصائية عن مستوى 1% و5% على التوالي.				

2.5.6اختبار التوزيع الطبيعي:

استخدمت الدراسة اختبارات كولموغروف–سميرنوف (Kolmogorov–Smirnov) وشابيرو–ويلك (Shapiro–Wilk) للتحقق من مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، نظراً لكونه شرطاً أساسياً لتطبيق الاختبارات الإحصائية المعلمية.

ووفقاً لقواعد هذه الاختبارات، تعتبر البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية (P–value) أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وبناءً على ما يظهره الجدول رقم (8)، فقد جاءت قيم الدلالة الإحصائية لكلا الاختبارين أكبر من (0.05)، مما يؤكد خلو البيانات من الانحرافات الشاذة وإتباعها للتوزيع الطبيعي. وعليه، يجوز استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية التي تتطلب هذا الشرط بكل موثوقية.

جدول (8).اختبار التوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	Kolmogorov–Smirnova			Shapiro–Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
البعد الاقتصادي	0.057	140	0.200*	0.983	140	0.083
البعد الاجتماعي	0.049	140	0.200*	0.994	140	0.843
البعد البيئي	0.047	140	0.200*	0.993	140	0.739
*. This is a lower bound of the true significance.						

6.6 اختبار فرضيات الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب العينة الأحادية (One–Sample Test) لاختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي اختبار صحة الفرضيات:

1- اختبار الفرضية الأولى:

يوضح الجدول التالي اختبار العينة الأحادية للفرضية الفرعية الأولى، حيث ظهرت النتائج التالية:

جدول (9)اختبار T للعينة الأحادية– البعد الاقتصادي

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	P–value	القرار
تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة جوهرية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بمدينة البيضاء.	2.9110	1.07326	-.981-	0.328	رفض الفرضية

يُظهر الجدول رقم (9) نتائج اختبار "T" للعينات الأحادية للتحقق من مستوى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المطاعم والمقاهي) في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بمدينة البيضاء.حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة (2.9110) بانحراف معياري قدره (1.07326)، وهو يقع دون المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3.00). كما بلغِت قيمة "T" المحسوبة (−0.981) بقيمة دلالة إحصائية (0.328)، وهي قيمة غير معنوية. بالتالي ترفض الفرضية القائلة بأن المشروعات تساهم بدرجة جوهرية في البعد الاقتصادي نظرا لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

ويشير ذلك إلى أن مساهمة المطاعم والمقاهي في الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة لم تصل إلى المستوى المعياري المستهدف وفقاً لتقديرات عينة الدراسة، وذلك ترجع لأسباب عدة أهمها:قلة الدعم الحكومي، وعدم وجود تمويل من المصارف التجارية وعدم تسهيل إجراءات المشروعات الصغيرة لعينة الدراسة.

وتتماشى هذه النتيجة مع دراسة (الغويل، 2026) بأنالمشروعات الصغرى تواجه معوقات عديدة من ضمنها قلة الحوافز التشجيعية، وعدم كفاية القروض المصرفية لتغطية احتياجات المشروعات، بينما تختلف مع دراسة (محمد، 2018) في الدور المحوري للمشروعات الصغرى في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالدول المتقدمة.

*2- **اختبار الفرضية الثانية:***

تتمثل الفرضية الثانية فيما يلي:تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة جوهرية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بمدينة البيضاء.ويوضح الجدول التالي اختبار هذه الفرضية:

جدول (10)اختبار T للعينة الأحادية– البعد الاجتماعي

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	P–value	القرار
تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة جوهرية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بمدينة البيضاء.	4.1403	0.9953	13.701	0.000	قبول الفرضية

يتضح من الجدول (10) أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة قد بلغ (4.1403) بانحراف معياري قدره (0.9953)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3.00). كما بلغِت قيمة "T" المحسوبة (13.701) عند مستوى 1%، وهي قيمة معنوية. بالتالي تقبل الفرضية القائلة بأن المشروعات تساهم بدرجة جوهرية في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

ويفسر هذه النتيجة الإيجابية ما تساهم به هذه المشروعات من توظيف للعاملين وتقيل نسب البطالة في الدولة. وتتماشى هذه النتيجة مع دراسة(احمد واخرون، 2025) في كون المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد في توفير فرص عمل الشباب (البعد الاجتماعي).

3- **اختبار الفرضية الثالثة:**

جدول (11)اختبار T للعينة الأحادية– البعد البيئي

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	P-value	القرار
تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة جوهرية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بمدينة البيضاء.	3.3996	0.9905	4.824	0.000	قبول الفرضية

يناقش الجدول السابق مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بعينة الدراسة، حيث نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة قد بلغ (3.3996) بانحراف معياري قدره (0.9905)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3.00). كما بلغِت قيمة "T" المحسوبة (4.824) عند مستوى معنوية 1%. بالتالي تقبل الفرضية الثالثة، بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بدرجة جوهرية في البعد البيئي للتنمية المستدامة.

وتتوافق هذه النتيجة مع (عبد الله وبن عبد الله، 2020) من حيث وجود علاقة بين الابتكار المؤسسي والتنمية المستدامة والبعد البيئي.

7.6 النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج البحث

أسفرت الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t-test) للعينات الأحادية (One-Sample t-test) والتحليل الوصفي عن النتائج التالية:

1. النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والوظيفية:

- أظهرت النتائج تفوق المشروعات الإنتاجية على الخدمية في عينة الدراسة بنسبة بلغت (85.3%)، مما يعكس توجه الأنشطة التجارية نحو الإنتاج المحلي المباشر في نطاق منطقة الجبل الأخضر.
- تمتلك نسبة عالية من المشروعات (تجاوزت 80%) خبرة عملية تتجاوز ثلاث سنوات فأكثر، كما تستوعب الغالبية العظمى من هذه المشروعات طاقات عمالية جيدة تصل إلى أكثر من 40 عاملاً في بعضها، مما يبرز دورها الحيوي في تشغيل العمالة المحلية.

2. النتائج المتعلقة بالبعد الاقتصادي:

- أثبت التحليل الإحصائي عدم تحقق الفرضية الاقتصادية؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور البعد الاقتصادي (3.04) بوزن نسبي (60.8%) ومستوى استجابة متوسط، في حين جاءت قيمة (t-test) المحسوبة غير معنوية.

- أظهرت التحليلات الوصفية لفقرات هذا البعد أن المشروعات تعاني من ضعف شديد في الحصول على الدعم المالي والاستشاري والتسويقي، وصعوبة التأسيس والتمويل من المصارف التجارية، فضلاً عن المحدودية في مواجهة الأزمات الاقتصادية، مقابل اعتماد نسبي على التقنية الحديثة.

3. النتائج المتعلقة بالبعد الاجتماعي:

أكدت النتائج قبول الفرضية الاجتماعية بدرجة جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.14) بقيمة (t–test) محسوبة بلغت (13.701). ويعكس ذلك الدور المجتمعي البارز لهذه المشروعات في امتصاص البطالة وتشغيل الشباب، ومنح دورات تدريبية وتأمين بيئة عمل الملائمة

4. النتائج المتعلقة بالبعد البيئي:

أسفرت النتائج عن قبول الفرضية البيئية بشكل جوهري عند مستوى معنوية 1%؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.40) بقيمة (ت) محسوبة بلغت (4.824). ويعكس ذلك قدرة هذه المشروعات على ترشيد استهلاك المياه والطاقة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج الميدانية والتحليلية التي توصلت إليها الدراسة، يقدم البحث الحالي مجموعة من التوصيات العملية الموجهة لمتخذي القرار والجهات ذات العلاقة في الدولة الليبية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أولا: على الصعيد الاقتصادي والتمويلي:

– ضرورة قيام المصارف التجارية ومؤسسات التمويل المتخصصة في ليبيا بتقديم تسهيلات ائتمانية ومحافظ تمويلية ميسرة موجهة خصيصاً لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المطاعم والمقاهي نموذجاً)، وتخفيف شروط الضمانات التعجيزية التي تعيق تأسيسها واستمرارها.

– إطلاق برامج حكومية ومؤسسية لتقديم الدعم الاستشاري، الفني، والتسويقي لأصحاب هذه المشروعات، بما يعزز قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتقلبات الأسواق.

ثانيا: على الصعيد الاجتماعي وبناء القدرات:

– الاستمرار في دعم وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها صمام الأمان لامتصاص البطالة وتوفير فرص عمل مستدامة للشباب، من خلال سن تشريعات تحفيزية وإعفاءات ضريبية مؤقتة للمشاريع الناشئة.

– التوسع في تنظيم برامج التدريب المستمر وتنمية المهارات الإدارية والفنية لرواد الأعمال والعاملين في هذا القطاع لرفع كفاءتهم التشغيلية والإنتاجية.

ثالثا: على الصعيد البيئي والتنموي:

– تعزيز الوعي البيئي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية تبني معايير التنمية المستدامة الخضراء، مثل التوسع في استخدام المواد القابلة للتدوير، وتقليل الانبعاثات، والترشيد الأمثل لاستهلاك الطاقة والمياه في الأنشطة اليومية.

– دمج أهداف التنمية المستدامة (بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) ضمن الاستراتيجيات الوطنية للقطاع الخاص والسياسات الاقتصادية العامة بالدولة الليبية.

المراجع

–أبو النصر ، مدحت وياسمين مدحت . التنمية المستدامة : مفهومها ، أبعادها ومؤشراتها . كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة جلوان ، المجموعة الرابعة للتدريب والنشر ، 2017.

–إقريشين ، علي وحسن محمد اليونسي ."معوقات المشروعات الصغري وأثرها علي التنمية المكانية في ليبيا ". مجلة العلوم الإنسانية والطبية ، المجلد 2، العدد 11، 2021.

–بابكر ، عبدالوهاب و محمد زين أحمد ." دور التمويل التنموي للمشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية بالسودان ". دراسة حاله في بنك الادخار للتنمية الاجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، المجلد 7 ، العدد 2022،3.

–البرغثي ، ونيس ."معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها ، دراسة ميدانية علي المصارف التجارية الليبية ". رسالة ماجستير ، جامعة بنغازي ، كلية الاقتصاد ،2014.

– جاب الله ، أحمد ." وآخرون " أثر نظم العمل عالية الأداء علي التنمية المستدامة : دراسة تطبيقية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ". مجلة الدراسات المالية والتجارية ، المجلد 35، العدد 2، 2025.

– . أثر التوجه الريادي علي التنمية المستدامة : دراسة تطبيقية علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ". مجلة الدراسات المالية والتجارية ، المجلد 35، العدد 2، 2025. – الحراثي ، ميلاد ." المشروعات الصغيرة في ليبيا : بين واقعها ومستقبلها ورقة علميةإجرائية لمكافحة تدني دخل الفرد " ، المؤتمر العلمي المصاحب لملتقي ليبيا الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المحرر عبدالناصر محمد أبو زقيه ، مطبوعات البرنامج الوطني للمشروعات الصغري والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا ، 2021

– الحسومي ، فوزي ." دور المصارف التجارية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة " ، المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة ، كتاب الأبحاث الجامعي الشامل الصادر عن اللجنة العلمية للمؤتمر ، 2021.

– خليل ، محمد . المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة . القاهرة ، دار حميثرا للنشر والترجمة ، 2018.

– السنوسي ، رمضان وعبدالسلام الذويبي . حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة . المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، طرابلس ، ليبيا ، 2003.

– السيد ، علي " وآخرون " . " دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتحقيق التنمية المستدامة في مصر وفقاً لإستراتيجية مصر 2030" . المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية ، المجلد 9، العدد37، 2025.

– العطية ، ماجدة . إدارة المشروعات الصغيرة . دار المسيرة للتوزيع والطباعة ، جامعة مؤته ، عمان ، طبعة 6، 2016.

– الغويل ، إنتصار . " أثر تمويل المشروعات الصغري في نمو الاقتصاد الليبي " . المجلة الليبية لأبحاث التنمية المستدامة ، المجلد 2، العدد 1، 2026.

– فارس ، علي ."وآخرون " . اقتصاديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة . منشورات جامعة عمر المختار ، 2024.

– القحطاني ، منيرة . " دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية 2030".مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، ديسمبر 2020.

– القرج ، محمد . " الاقتصاد الليبي 2026" . المجلة التابعة للمجموعة السعودية للأبحاث والإعلام (SRMG) ، فبراير 2026.

– كافي ، مصطفي . بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة . مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2024.

– ليمان ، أنور . التنمية المستدامة : مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها . المكتبة الوطنية للنشر ، السودان ، 2022.

– معتوق، حسن . "دور الحاضنات المالية (المصارف المتخصصة) في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة : دراسة تطبيقية علي المصارف المتخصصة في مدينة بني وليد من 2002–2010" . المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة ، المجلد 4، العدد1، 2026.

– المنصوري ، امحمد وإرويحله إبراهيم ." المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وأثرها التنموي في ليبيا : دراسة تطبيقية علي بعض المناطق الصحراوية ".مجلة بنغازي العلمية ، المجلد 33، العدد 1، 2024.

–Pallant, J. (2013). **SPSS survival manual: A step by step guide to data analysisusing SPSS**. New York: McGraw–Hill International